

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2004/9
5 January 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

حقوق الطفل

تقرير مقدم من السيد خوان ميغيل بيتيت المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال

واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة

موجز

يقدم هذا التقرير وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٦/٢٠٠٣. وقد قام المقرر الخاص بزيارة إلى البرازيل وأنهى تقريره عن الزيارة التي قام بها إلى فرنسا. ويرد التقريران عن هاتين الزيارتين في الإضافتين ١ و ٢ (Addenda 1 and 2) لهذه الوثيقة.

ويرد في الفرع أولاً موجز للرسائل المقدمة إلى الحكومات ومنها.

ويرحب المقرر الخاص، في الفرع ثانياً من التقرير، ببدء نفاذ بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، وهو البروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبإصدار نشرة الأمين العام بشأن التدابير الخاصة من أجل الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (ST/SGB/2003/13). ويعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء المعلومات التي لا يزال يتلقاها بشأن الاتجار بالأطفال لاستخدامهم كسائقين في سباقات الإبل.

ويركز هذا التقرير على مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، ويستند إلى المعلومات الواردة من الحكومات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية رداً على استبيان أرسله المقرر الخاص. ويبين التقرير مجموعة متنوعة من البرامج والمشاريع التي يمكن استعمالها في مكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. ولقد استخدم المجال الاستراتيجي للوقاية الوارد في برنامج عمل ستوكهولم من أجل مكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال كأساس لتصنيف المبادرات الواردة في التقرير.

ويمكن تحديد بعض الأوجه المشتركة للسياسات والبرامج الناجحة في مجال الوقاية. وتشمل هذه الأوجه الإرادة السياسية؛ وقاعدة معارف سليمة؛ وحضوراً مؤسسياً؛ ونهجاً متعدد التخصصات، والتنسيق بين مختلف المؤسسات؛ ومشاركة الأطفال وأسرهم؛ والوصول إلى الأهالي، لا سيما المجموعات المهمشة؛ والعناية بالقضايا المتعلقة بنوع الجنس وبشواغل المجموعات المعرضة أكثر من غيرها لأخطار الاستغلال الجنسي؛ والموارد البشرية والمالية الكافية. وتعدّ أطر السياسات العامة الوطنية، والتشريعات، والصكوك الدولية أدوات ضرورية في مجال مكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

ولا يمكن تنفيذ سياسات مكافحة بمعزل عن الحماية والانتعاش والمشاركة. وتجمع التدخلات الناجحة بين أنشطة البحث والتحليل، وبناء القدرات، وتعزيز المؤسسات، وإذكاء الوعي، والبرامج التثقيفية الخ. وتقوم الاستراتيجية على معالجة المشكلة معالجة شمولية وعلى جبهات مختلفة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	١	مقدمة
٤	١٨-٢	أولاً- أساليب العمل والأنشطة والرسائل
٤	٥-٢	ألف- أساليب العمل
٥	٧-٦	باء- الأنشطة
٥	١٨-٨	جيم- الرسائل
٧	٢١-١٩	ثانياً- التطورات الدولية والشواغل المتعلقة ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة
٨	١٢٥-٢٢	ثالثاً- تركيز خاص على مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال
٩	٣٠-٢٩	ألف- الصكوك الدولية
٩	٣٣-٣١	باء- دور القوانين
١٠	٤٠-٣٤	جيم- آليات الإنفاذ
١١	٤٨-٤١	دال- المؤسسات والشبكات
١٢	٥٧-٤٩	هاء- خطط العمل الوطنية
١٣	٧٣-٥٨	واو- البرامج والمشاريع
١٦	٩٠-٧٤	زاي- دور وسائط الإعلام
١٩	٩٥-٩١	حاء- السياحة بدافع الجنس: القطاع التجاري ومدونة قواعد السلوك
٢٠	١٠٩-٩٦	طاء- الحق في التعليم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان
٢٢	١١٤-١١٠	ياء- التثقيف عن طريق الأقران، والمشاركة والتمكين
٢٤	١١٧-١١٥	كاف- نوع الجنس
٢٤	١٢٥-١١٨	لام- الفئات التي تعاني من التمييز والأكثر عرضة للخطر
٢٦	١٣٠-١٢٦	رابعاً- الاستنتاجات
٢٧	١٣٩-١٣١	خامساً- التوصيات

مقدمة

١ - طلبت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٨٦/٢٠٠٣ أن يقدم المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة، تقريراً إليها في دورتها الستين. ويقدم هذا التقرير وفقاً لذلك الطلب.

أولاً - أساليب العمل والأنشطة والرسائل

ألف - أساليب العمل

٢ - يركز هذا التقرير على البرامج والسياسات الهادفة إلى مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال. ويعتمد التقرير على المعلومات المقدمة إلى المقرر الخاص من خلال استبيان بُعث إلى الحكومات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

٣ - وتضمن الاستبيان طلباً للحصول على معلومات بشأن البرامج والسياسات القائمة لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، بما فيها تلك التي تعالج العوامل المساهمة، مثل العنف العائلي، وتفكك الأسرة، والتمييز على أساس نوع الجنس. وطلبت معلومات محددة بشأن: العناصر التي تكفل نجاح هذه البرامج؛ والشبكات المؤسسية المشاركة في برامج وسياسات مكافحة؛ وبرامج التثقيف والتدريب المهني لصالح أفقر شرائح السكان؛ والدعم المقدم للأطفال الذين ينقطعون عن التعليم.

٤ - وردت على الاستبيان حكومات البلدان التالية: الأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وأستراليا، وإستونيا، وإكوادور، والبرتغال، وبنما، والجمهورية التشيكية، وجمهورية ترازيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية صربيا والجبل الأسود، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وساو تومي وبرينسيبي، وسلوفاكيا، وسويسرا، والفلبين، وكوبا، وكوستاريكا، وقطر، ولبنان، ولبنان، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وموريشيوس، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا. وأرسلت منظمة العمل الدولية، واليونسيف، والمنظمات غير الحكومية معلومات عن البلدان التالية: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وألبانيا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنغلاديش، وبنين، وبولندا، وتايلند، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، وسويسرا، وشيلي، والصين، والفلبين، وكمبوديا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، وهونغ كونغ المنطقة الإدارية الخاصة التابعة للصين، والولايات المتحدة الأمريكية.

٥ - ويود المقرر الخاص أن يشكر بحرارة جميع الذين ردوا عليه. ولا يتضمن التقرير سوى مجموعة مختارة من الخبرات الواسعة والمبادرات التي وردت بشأنها معلومات. ويتمثل الغرض من هذه المجموعة المختارة في توضيح

البرامج والمبادرات المتنوعة التي يمكن اعتمادها في مجال مكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وهو يشكل محاولة لإبراز تنوع البرامج والسياسات التي يرتبط نطاقها ونهجها، في جملة أمور أخرى، بالمستويات المختلفة للتنمية الاقتصادية، والسياق الاجتماعي الثقافي، والمناخ السياسي، ومدى تأثير برامج مكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال وخصائصها، ومستوى وعي المجتمع المدني وحيويته.

باء - الأنشطة

٦- قام المقرر الخاص خلال عام ٢٠٠٣ بزيارة قطرية إلى البرازيل (E/CN.4/2004/9/Add.2). وقُدِّم تقرير أولي عن زيارته إلى فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، إلى الدورة التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان. ويُقدِّم التقرير النهائي عن الزيارة في شكل إضافة لهذا التقرير (E/CN.4/2004/9/Add.1).

٧- وقد حضر المقرر الخاص مؤتمراً حول مشاركة الشباب في مكافحة العنف (تصويت من أجل قارة خالية من العنف)، عُقد في البرازيل في الفترة من ٩ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

جيم - الرسائل

٨- خلال عام ٢٠٠٣، بعث المقرر الخاص برسائل إلى حكومات باكستان، وسويسرا، وفرنسا، والكاميرون. وردَّت حكومة أستراليا على نداء عاجل وُجِّه لها في عام ٢٠٠٢.

أستراليا

٩- في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ردَّت حكومة أستراليا على نداء عاجل وُجِّه لها كل من المقرر الخاص والمقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (انظر E/CN.4/2003/75/Add.2، الفقرتان ١ و٢). وأعرب المقرر الخاص عن قلقهما إزاء الطريقة التي يعالج بها العنف العائلي وسوء معاملة الأطفال في أستراليا، وأشارا إلى حالة محددة تخص طفلة قتل إنما أُرجعت إلى والدها الذي يزعم أنه كان يسيء معاملتها.

١٠- واشتمل رد الحكومة على معلومات تتعلق بكل من التشريعات والبرامج ذات الصلة بالعنف العائلي في أستراليا، وكذلك معلومات بشأن وقائع القضية. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، أشارت الحكومة إلى أنه ليس من دور الحكومة الاتحادية أن تحقق في تصرفات الإدارات الرسمية أو دوائر الشرطة. فالإجراءات التي تتخذها الإدارات الرسمية تخضع لتمحيص هيئات داخلية ومستقلة. وبالنسبة للشكاوى المتعلقة بحماية الأطفال في كوينزلاند، فيمكن أن تُرفع إلى أمين المظالم في تلك الولاية. ولا تزال قضية الطفلة المشار إليها معروضة على المحكمة. ولهذا السبب، تفيد الحكومة بأن الآليات القضائية القائمة هي الأنسب لمعالجة المسألة.

١١- وفيما يتعلق بالحالة العامة للتشريعات والبرامج والسياسات المتعلقة بالعنف العائلي في البلد، أفادت الحكومة أن الفلسفة المرشدة في قانون عام ١٩٩٦ المتعلق بإصلاح قانون الأسرة، تقوم على أن الأطفال ينبغي أن ينعموا بوالدية مناسبة ولائقة، وأن يتحمل الوالدان مسؤولية رعاية الأطفال، والسهر على خدمتهم وتنميتهم، ما عدا في الظروف التي لا يخدم فيها ذلك مصلحة الطفل الفضلى.

١٢- وقدمت الحكومة معلومات إضافية بشأن حماية الأطفال، وخدمات الاتصال المخصصة للأطفال، والمساواة أمام القانون، وتثقيف موظفي السلك القضائي وإصلاح جهاز القضاء، والوصول إلى النظام القانوني، والمساعدة القانونية.

الكاميرون

١٣- وجه المقرر الخاص في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، لحكومة الكاميرون نداءً عاجلاً مشتركاً مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بشأن حالة الأطفال الذين يسمون بـ "العرافين". وذكر أن هؤلاء الأطفال يتركهم آبائهم في مركز إعادة التأهيل المدني الذي يديره المربط مال باكاراي في ماروا، حيث يتعرضون للمعاملة السيئة والاستغلال. كما قيل إن الأطفال يرغمون بالقوة على أداء العمل الريفي وأرجلهم مكبلة بالسلاسل، وأنهم يتعرضون تكراراً للضرب.

فرنسا

١٤- وردت حكومة فرنسا في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣، على رسالة ادعاء بعث بها لها المقرر الخاص في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣. وتناولت الرسالة ١٣ حالة ترد معالجتها بالتفصيل في الإضافة للتقرير من الزيارة إلى فرنسا (E/CN.4/2004/9/Add.1).

١٥- وقدمت الحكومة معلومات شاملة عن خمس حالات من بين الحالات الثلاث عشرة، شرحت فيها الوقائع ومجريات الأحداث بالنسبة لمختلف الحالات التي لا يزال بعضها معروضاً على القضاء. ولهذا السبب، وبغية الحفاظ على الحياة الخاصة للأطفال والعائلات المعنية، لا يتوسع المقرر الخاص في تفاصيل الردود.

باكستان

١٦- وجه المقرر الخاص في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، لحكومة باكستان نداءً عاجلاً مشتركاً مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بشأن حالة الطفل م. أ. البالغ عمره ١٤ سنة، والذي يقال إن معلم التربية الدينية في مدرسة قرية أورانجي ألقى عليه حمضاً في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وسبب له ذلك حروقاً شملت أكثر من ٥٠ في

المائة من مساحة الوجه، وفقدان البصر. ويُذكر أن محاكمة المعلم جارية أمام القاضي الإضافي وقاضي الجلسات في محكمة المقاطعة الغربية ١. وأعرب المقرر الخاص عن القلق إزاء التهديدات المزعومة التي تلقتها أسرة الطفل م. أ..

سويسرا

١٧- وجه المقرر الخاص في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، لحكومة سويسرا نداءً عاجلاً مشتركاً مع المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة. وأعرب المقرر الخاص عن شعوره بالقلق إزاء حالة الطفل ج. والطفلة م. وهما أخ وأخته، يُعتقد أنهما أُعيدا من سويسرا إلى أستراليا ووضعاً في حضانة والدهما، بالرغم من تم سوء المعاملة الموجهة من الطفلة م. ضد أبيها. وعقب هذه التهمة، نقلتهما أمهما من أستراليا إلى سويسرا على نحو غير مشروع.

١٨- وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ردت حكومة سويسرا بالقول إن قرار إعادة الطفلين إلى أرض الوطن اتخذ وفقاً للقوانين، وبوجه خاص اتفاقية لاهاي بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. وذكرت الحكومة أن سويسرا غير مختصة لتحري الجوانب الجنائية في القضية، بما أن الوقائع الجنائية المزعومة ارتكبت في الخارج. وعلاوة على ذلك، أفادت الحكومة أنها اتخذت التدابير المناسبة لتيسير عودة الطفلين وأمهما.

ثانياً - التطورات الدولية والشواغل المتعلقة ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة

١٩- يرحب المقرر الخاص ببدء نفاذ بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، وهو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وحتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وقع على البروتوكول ١١٧ بلداً وصادق عليه ٤٥ بلداً. ودخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيز النفاذ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٢٠- ويرحب المقرر الخاص بإصدار نشرة الأمين العام بشأن التدابير الخاصة من أجل الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، التي دخلت حيز النفاذ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (ST/SGB/2003/13). وتؤكد النشرة من جديد أن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي يمثلان خرقاً للقواعد والمعايير القانونية الدولية المتعارف عليها عالمياً، وشكلان على الدوام سلوكاً محظوراً بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة. وترد في النشرة تفاصيل عن حالات محددة تعد من قبيل الاستغلال أو الاعتداء الجنسي، وتضع واجبات وإجراءات فيما يتعلق بالإبلاغ.

٢١- ويشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء المعلومات الذي لا يزال يتلقاها عن الاتجار بالأطفال من بلدان مثل بنغلاديش وباكستان لاستخدامهم سائقين لإبل السباقات في دول الخليج الفارسي، وبالأخص في الإمارات العربية المتحدة. واستخدام الأطفال كسائقين في سباقات الإبل خطر جداً ويمكن أن يسبب إصابات وحتى الموت.

ويقال أيضاً إن بعض الأطفال يتعرضون لسوء المعاملة من المتجرين بهم والذين يعملون لديهم. وبالرغم من الأمر رقم ٢٦٦/٦/١ الذي أصدرته دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، والذي يحظر استخدام الأطفال دون ١٥ سنة أو الذين يقل وزهم عن ٤٥ كيلوغراماً في سباقات الإبل، فقد تلقى المقرر الخاص معلومات عن حالات للاتجار بالأطفال لغرض استخدامهم كسائقين في سباقات الإبل. وكانت المقررة الخاصة السابقة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليفة، السيدة أوفيليا كالسيثاس سانتوس، قد تناولت هذه المسألة في تقريرها لعام ١٩٩٩ (E/CN.4/1999/71). وسوف يعرض المقرر الخاص على السلطات المختصة حالات محددة، ويتابع المسألة.

ثالثاً - تركيز خاص على مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال

٢٢ - يقدم هذا الجزء من التقرير تشكيلة من الأدوات والبرامج والتدابير بهدف تحديد الاستراتيجيات والتدابير الكفيلة بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال. وتقتضي مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال مجموعة من السياسات والتدابير سوف تختلف باختلاف السياقات.

٢٣ - والغرض من جمع المعلومات عن هذه الخبرات هو تزويد الأطراف الفاعلة الملتزمة بتعزيز حقوق الأطفال بوثيقة يمكن استخدامها كمرجع لتصميم البرامج والسياسات في هذا المجال. ويمكن أن يكون تقاسم جهود الآخرين مصدر إلهام وإبداع، ويعزز روح التضامن.

٢٤ - ويشكل الاتجار والاستغلال الجنسي أعراضاً لمشكلة اجتماعية، وهي على وجه التحديد سرعة التأثير التي تقع في شراكها شعوب كثيرة، تعوزها الإمكانات المادية والأدوات الثقيفية للعيش عيشاً كريماً. والأطفال هم الذين يعانون أكثر من غيرهم والذين تتوافر لديهم أقل الوسائل لحماية أنفسهم.

٢٥ - إن سرعة التأثير مرض اجتماعي صامت. وهناك مجتمعات عديدة يلزمها هذا المرض دون أن تتخذ أي إجراءات صارمة ومستدامة لمواجهة، إلى أن تنفجر نتائجه في أشكال عنيفة ومأساوية. وتعني الوقاية اتخاذ الإجراءات اللازمة قبل أن يحدث هذا. كما تعني حماية النسيج الاجتماعي من التمزق.

٢٦ - والتحدي التي تواجهه الدول هو إيجاد نموذج من السياسات والبرامج الاجتماعية التي تمكن الأطفال من تنمية إمكاناتهم والتمتع بحقوقهم. والغرض من هذا التقرير هو المساهمة في هذا الجهد.

٢٧ - وبالرغم من أن التقرير يركز في المقام الأول على الوقاية، فإنه يشير أيضاً إلى المبادرات التي تعالج جوانب أخرى من الاستغلال الجنسي للأطفال، مثل مساعدة الضحايا، وإشراك الأطفال. ويعزى هذا إلى أن الاستغلال الجنسي للأطفال يمثل ظاهرة متعددة الأوجه ويجب معالجتها باعتماد نهج متكامل ومتعدد الطرائق على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية.

٢٨- ويستخدم المجال الاستراتيجي للوقاية، الوارد في برنامج عمل ستوكهولم لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال كأساس لتصنيف المبادرات المبينة.

ألف - الصكوك الدولية

٢٩- هنالك صكوك دولية عديدة تتعلق بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال. وهذا التقرير لن يذكرها جميعاً، غير أنه يشير إلى دليل الآليات الدولية لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم، الصادر عن الفريق الفرعي المعني بمسألة الاستغلال الجنسي للأطفال، الذي يشكل جزءاً من فريق المنظمات غير الحكومية المعني باتفاقية حقوق الطفل. ويرسم الدليل إطار العمل القانوني الدولي لحماية حقوق الطفل، ويصف آليات الرصد، وتقديم الدول لبلاغاتها بشأن تنفيذ التزاماتها الدولية. وسوف يتاح الدليل على موقع الفريق الفرعي على شبكة إنترنت، وذلك على العنوان التالي: (www.focalpointngo.org).

٣٠- ويقتضي الطابع عبر الوطني لبعض أشكال الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، مثل الاتجار والسياحة بدافع الجنس، ومطبوعات الأطفال الخليعة على شبكة الإنترنت، صكوكاً دولية للتعاون بين الدول. وتعتبر الاتفاقات الثنائية بين الدول المجاورة وبين البلدان التي تشكل نقاط الانطلاق أو العبور أو وجهات طرق الاتجار، صكوكاً أساسية في مكافحة هذه الظاهرة.

باء - دور القوانين

٣١- تساهم التشريعات في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال بصورة مباشرة عن طريق حظر هذا الاستغلال والمعاقبة عليه، وبصورة غير مباشرة عن طريق التدخل في المجالات المرتبطة بأسبابه ونتائجه، بما في ذلك الحياة الأسرية والتعليم والصحة والهجرة والعمل وإقامة العدل.

٣٢- واقتداء باتفاقية حقوق الطفل، اعتمدت بلدان عديدة قوانين أو نظاماً أساسية شاملة تحدد حقوق الأطفال، وإطار العمل المؤسسي لإعمالها. ومعظم هذه القوانين أو النظم الأساسية تجرم الاستغلال الجنسي للأطفال، كما هو الشأن بالنسبة لقانون عام ٢٠٠١ المتعلق بالأطفال في كينيا، والنظام الأساسي لعام ١٩٩٠ المتعلق بالطفل والمراهق في البرازيل، ومدونة عام ١٩٩٨ لحماية الأطفال، والفتيات، والمراهقين في الجمهورية الدومينيكية.

٣٣- وتعالج بلدان أخرى مسألة الاستغلال الجنسي للأطفال ضمن قوانينها الجنائية. ففي نيوزيلندا على سبيل المثال، يجرّم القانون التنقيحي المتعلق بالجرائم لعام ٢٠٠١ على كل شخص أن يكون زبونا في فعل بغاء يشترك فيه شخص لا يبلغ عمره ١٨ سنة. ويحظر قانون عام ١٩٩٣ المتعلق بتصنيف الأفلام وشرائط الفيديو والمنشورات، مطبوعات الأطفال الإباحية. كما اعتمدت نيوزيلندا تشريعاً بشأن سياحة الجنس. وبموجب القانون التنقيحي

المتعلق بالجرائم لعام ١٩٩٥، صار من الجرائم أي سلوك جنسي مع الأطفال على أساس أنه لو ارتكب في نيوزيلندا لاعتبر جريمة. كما حظر القانون الأفعال التي ترتكب في نيوزيلندا لمساعدة أو تشجيع الآخرين على السفر إلى الخارج لأغراض ممارسة الجنس مع الأطفال، أو ترويج الرحلات السياحية بهدف ممارسة الجنس مع الأطفال. ويشمل هذا الحكم أنشطة مثل حجز التذاكر والإقامة، وتوفير النقل إلى وجهات في الخارج، وطباعة أو نشر المعلومات لترويج الرحلات السياحية بهدف ممارسة الجنس مع الأطفال.

جيم - آليات الإنفاذ

٣٤- إذا كانت التشريعات تشكل الخطوة الضرورية الأولى، فإن التحدي الحقيقي يكمن في التنفيذ. ويقتضي الإنفاذ الفعال لأي قانون أن تستثمر الحكومة في الموارد البشرية والمالية، وتنشئ وتشغل الهياكل الإدارية والقضائية، وتعمل على كسب ثقة الجمهور العام، لا سيما الأطفال، في النظام.

٣٥- وينطوي إنفاذ القوانين على تحديات عديدة. فضحايا الاستغلال الجنسي، على سبيل المثال، يلاقون صعوبة في الحصول على المساعدة القانونية المناسبة لجمع ما يكفي من الأدلة لإثبات ادعائهم، ويواجهون إجراءات شاقة، تتسم بطول الآجال وبالشكوك في النتائج. وقد يقترن هذا بتحيز القضاء والمحامين، والمجتمع عموماً، القائم على نوع الجنس والموروث الثقافي. كما أن عملية تكرار إيذاء الأطفال والمراهقين الذين يلتمسون تدبيراً علاجياً، تغذي الحلقة المفرغة للإفلات من العقاب، الذي يشكل وقوداً ضاراً يحرك عجلة العنف.

٣٦- وفي كوستاريكا، تسعى المنظمة غير الحكومية كازا أليانزا بصفة أساسية إلى فك الحلقة المفرغة التي يجسدها الإفلات من العقاب. ولقد تم إنشاء خط ساخن لتلقي الشكاوى. وتقدم المساعدة القانونية وغيرها من أشكال المساعدة لرفع القضايا أمام السلطات القضائية المختصة. وتمثل قضايا الجرائم الجنسية التي رفعتها كازا أليانزا أمام دائرة النيابة العامة نحو ٦٥ في المائة من المجموع. ويعد التنسيق بين المنظمة غير الحكومية ودائرة النيابة العامة ضرورياً لتفعيل آلية الإنفاذ^(١).

٣٧- وفي كينيا، يقدم الائتلاف الوطني بشأن حقوق الطفل وحمايته، خدمات قانونية مجانية في حالات سوء معاملة الأطفال وإهمالهم، من خلال شبكة من المتطوعين المتخصصين في الشؤون القانونية. ولقد ساهم هذا، ضمن جملة عوامل أخرى، في زيادة عدد الحالات المبلغ عنها على امتداد السنوات منذ انطلقت هذه الخدمة في عام ١٩٩٧^(٢).

٣٨- وفي جنوب أفريقيا، يعمل "مشروع شهادة الأطفال" للمنظمة غير الحكومية "موارد من أجل مكافحة سوء معاملة الأطفال وإهمالهم" على إعداد الأطفال ومن يقدمون لهم الرعاية، للتعامل مع المحاكم، من خلال تزويدهم بالمعلومات عن الإجراءات والمهارات، وذلك لمساعدتهم على التصرف في عملية الإدلاء بالشهادة^(٣).

٣٩- وتعمل اليونيسيف على تنفيذ مشروع لبناء القدرات في كمبوديا من أجل تحسين قدرات موظفي الشرطة والقضاة والمدعين العامين في مجال التحقيق في قضايا الاستغلال الجنسي للأطفال^(٤).

٤٠- وفي ليتوانيا، ينظر المراقب المعني بحماية حقوق الطفل (أمين المظالم) في الشكاوي المتعلقة بخرق حقوق الأطفال. ويمكن لهذا المراقب أن يفتح تحقيقاً بمبادراته الخاصة^(٥).

دال - المؤسسات والشبكات

٤١- بذلت دول عديدة جهوداً لوضع إطار عمل مؤسسي لإعمال حقوق الأطفال. وأنشأت لهذا الغرض العديد من الهيئات المتخصصة. ويمكن أن تضطلع هذه الهيئات بوظائف استشارية أو ترويجية، كجمع المعلومات ونشرها، والقيام بالدراسات التحليلية وتقديم المشورة بشأن التشريعات وتنفيذ السياسات ورصد خطط العمل. وغالباً ما تتألف هذه الهيئات من ممثلين للسلطات العامة وممثلين للمجتمع المدني، بحيث تضم المجموعات الرئيسية لأصحاب المصلحة وتضمن اعتماد نهج متعدد الأبعاد.

٤٢- عُهد إلى المجلس المعني بحقوق الإنسان التابع لحكومة جمهورية صربيا، والمنشأ في عام ٢٠٠٢، بمهمة رصد إعمال حقوق الأطفال وتنسيق سياسات الحكومة التي تعالج قضايا الأطفال والشباب. ويضم المجلس ممثلين للحكومة، والمؤسسات العلمية والتعليمية، والمنظمات غير الحكومية^(٦).

٤٣- وفي الجمهورية العربية السورية، هنالك اللجنة العليا للطفولة، التي يرأسها نائب رئيس الوزراء المكلف بالخدمات، وهي تتألف من ممثلين للوزارات ذات الصلة، مثل وزارات الصحة والعدل والثقافة والشؤون الاجتماعية والعمل والإعلام والخارجية والمالية والصناعة بالإضافة إلى ممثلين للمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية^(٧).

الصعيد المحلي

٤٤- يشكل الاتصال بالقاعدة الشعبية بالنسبة للمؤسسات هدفاً وتحدياً ثابتاً في الآن نفسه. فلقد ساهم حضور المؤسسات على المستوى المجتمعي مساهمة كبرى في تخفيض معدلات العنف، بما في ذلك الاستغلال الجنسي.

٤٥- وفي ليتوانيا، تسهر الخدمات المعنية بحقوق الأطفال على حماية حقوق الأطفال على الصعيد المحلي. وهي التي ترصد إنفاذ القوانين المتعلقة بحقوق الأطفال. كما تمثل مصالح الأطفال أمام المحاكم^(٨).

٤٦- وفي البرتغال، تعمل ٢٣٤ لجنة معنية بحماية الأطفال على الصعيد المحلي، من أجل تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم من الأخطار. وتعمل اللجان على مشاركة المجتمع المحلي وتتخذ القرارات بالاشتراك مع الأسر وبمشاركة الأطفال^(٩).

٤٧- وتعمل المجالس المحلية لحماية الأطفال في كل قرية من قرى الفلبين على تعزيز حقوق الأطفال، وتشجيع التربية الوالدية المسؤولة، وتقديم المساعدة للأطفال المسيئين أو ضحايا إساءة المعاملة والإيذاء، وترصد القضايا التي تسجل ضد مرتكبي الجرائم. وفي البلد اليوم ٤٦٥ ١٧ من المجالس الوظيفية^(١١).

٤٨- وفي إكوادور، تعمل اللجان المحلية المعنية بحقوق الأطفال والمراهقين على تعزيز ورصد أعمال حقوق الأطفال والمراهقين على الصعيد المحلي^(١٢).

هاء - خطط العمل الوطنية

٤٩- اعتمد المندوبون في المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، المعقود في ستوكهولم في عام ١٩٩٦، بالإجماع بياناً وبرنامج عمل، أكدوا الالتزامات الدولية القائمة وحددا أولويات العمل في مجالات استراتيجية خمسة، وهي تنسيق الإجراءات على الصعيد المحلي والوطنية والإقليمية والدولية؛ ومكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال؛ وحماية الأطفال الضحايا؛ وتعزيز تعافي الضحايا وإعادة إدماجهم؛ ومشاركة الطفل في معالجة المشكلة.

٥٠- واعتماداً على المجالات الاستراتيجية الخمسة الواردة في برنامج العمل لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، صممت الدول خطط عمل وطنية لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وتوفر الخطط الوطنية، حيثما وجدت، إطار عمل متكاملاً على الصعيد القطري. وفي غياب هذه الخطط الوطنية، فإن المبادرات المحلية القائمة لا تتعدى حدود الواقع المحلي، حيث لا يوجد إطار عمل للنشر أو التنسيق أو التكامل مع البرامج والخبرات الأخرى^(١٣).

٥١- وتتوخى الخطط الوطنية، كنمط عام، عنصراً أولاً يتمثل في أنشطة البحث التي تهدف أولاً إلى تحديد حدوث الاستغلال الجنسي للأطفال، والتحقق من نطاقه وخصائصه. تلك هي الحالة في ليتوانيا، حيث تتوخى خطتها، بالإضافة إلى مرحلة البحث، إعداد مواد التدريب، ثم تنفيذ برامج بناء قدرات الموظفين المتخصصين في القانون، والأساتذة والمربين^(١٤).

٥٢- ويركز عنصر الوقاية في إطار خطة العمل الوطنية في موريشيوس على العناصر التالية: ترسيخ الوعي بمسألة سوء معاملة الأطفال؛ ووضع المؤشرات الخاصة برصد مشكلة الاعتداء الجنسي، وتقييم أثر تدخلات الجهات الحكومية وغير الحكومية؛ ومكافحة التغيب عن المدرسة والانقطاع المبكر عن التعليم؛ والتثقيف الجنسي للأطفال، وتمكين المجتمع المحلي الذي يفترض أن يصير مسؤولاً عن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي التجاري^(١٥).

٥٣- وغالباً ما تضع البلدان عدة خطط وطنية لتعتمدها كأطر سياسات عامة بشأن الشواغل الاجتماعية المختلفة. ومع ذلك، يمكن أن تتضمن هذه الخطط الوطنية، التي تركز في المقام الأول على شواغل اجتماعية أخرى غير الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، عناصر ومحاور عمل تتعلق بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال.

٥٤ - وفي كوستاريكا، على سبيل المثال، تشتمل خطة التنمية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، على عدد من تدابير سياسة تتعلق بالأطفال، مثل القضاء تدريجياً على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والمراهقين، وتعزيز الخدمات التخصصية لمساعدة الأمهات الشابات، وبناء ثقافة احترام لحقوق الأطفال. وتهدف الخطة الوطنية للأمن وإشراك المواطن، فيما تهدف إليه، إلى تعزيز التدابير الوقائية لمكافحة العنف وسوء معاملة الطفل داخل الأسرة وفي المدرسة وفي المجتمع. ويتضمن برنامج العمل الوطني بشأن الطفولة والمراهقة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ أهدافاً محددة تتعلق بالاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي التجاري^(١٥). وتصف الخطة الوطنية لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للفتيات والأطفال والمراهقين المؤشرات، بالإضافة إلى الغايات والأهداف والأنشطة والجهات المسؤولة والموارد. ومن الجدير أن يذكر هذا كمناسبة منهجية جيدة.

٥٥ - وتعالج إستونيا مسألة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال من خلال ثلاث وثائق للسياسات العامة، وهي: الاستراتيجية المتعلقة بإعمال حقوق الطفل، والاستراتيجية المتعلقة بمكافحة تناول العقاقير، وبرنامج الصحة الإنجابية^(١٦).

٥٦ - وفي أرمينيا، تمثل خطة العمل الوطنية من أجل حماية حقوق الطفل لعام ٢٠٠١، التي تم إعدادها عملاً بتوصية لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، إطار السياسات العامة المتعلقة بالأطفال^(١٧). وينطبق هذا أيضاً على خطة العمل الوطنية من أجل الأطفال التي اعتمدها سلوفاكيا في عام ٢٠٠٢^(١٨).

٥٧ - ومن بين الخطط الوطنية الأخرى ذات الصلة، هنالك الخطط التي توضع لمكافحة الاتجار، والقضاء على عمل الأطفال وتعزيز حقوق الإنسان.

واو- البرامج والمشاريع

٥٨ - تكون البرامج والمشاريع الخاصة بمكافحة الاتجار الجنسي التجاري للأطفال شاملة إلى حد بعيد، وهي تشتمل على طائفة واسعة من الأنشطة. ويرتبط نطاق الأنشطة بعدد من المتغيرات، مثل السياق وطبيعة المشكلة وقدرة المنظمة (المنظمات) المعنية بالتنفيذ، والموارد المتاحة. وبالرغم من هذه الاختلافات، فإن معظم البرامج والسياسات تعتمد في تصميمها نهجاً مماثلاً.

٥٩ - ويمكن تلخيص منهجية التصميم المتبعة لدى منظمة العمل الدولية بوصفها مثالاً على ذلك. فالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال يمثل واحداً من أسوأ أشكال عمل الأطفال المحددة في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال. ويُعتبر أن الأطفال العاملين أكثر عرضة لمخاطر الاتجار بهم أو استغلالهم جنسياً. لذلك، تصبح البرامج الرامية إلى وقف عمل الأطفال أو الحد منه عنصراً هاماً في أي استراتيجية للوقاية. ويجري حالياً تنفيذ البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية للقضاء على عمل الأطفال لدى أكثر من ٨٠ بلداً، وتتفرع عن هذا البرنامج الدولي برامج لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والاتجار بهم في أكثر من ٤٠

بلداً. وتتألف الأنشطة الأولية من بحوث في شكل تقييمات سريعة، ودراسات استقصائية أولية، وبحوث عمل مركزة. وتنظم المشاورات الوطنية الموسعة مع الوزارات ذات الصلة وشبكات المنظمات غير الحكومية. وتستخدم خطط العمل الوطنية القائمة، مثل تلك المتعلقة بمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والاتجار بهم، وعمل الأطفال، أو أوراق استراتيجية الحد من الفقر، لوضع أطر المشاريع في سياق السياسات العامة الأوسع. وفي غياب الخطط الوطنية، فإن المشروع يجعل من وضع خطة وطنية إحدى أولوياته. وتشتمل مكونات المشروع عادة على البحث والتشخيص، وتعزيز المؤسسات وبناء القدرات وإذكاء الوعي وإشراك الجمهور، والتدخلات المباشرة مع الأطفال والمراهقين وأسرهم. وقد تشتمل التدخلات المباشرة على إنشاء مراكز مرجعية تعنى بمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري، وخطوط الخدمات المباشرة، وتوفير التدريب للأسر، والتدريب المهني للمراهقين^(٩).

١ - الأساس المعرفي

٦٠ - تعد معرفة نطاق الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، وطبيعته، شرطاً أساسياً لمعالجته معالجة فعالة. ويعتبر جمع البيانات والبحث أمرين ضروريين لتوسيع الأساس المعرفي وتوجيه الخيارات المتعلقة بالسياسات العامة، والمساعدة على تصميم التدخلات المتعلقة بالسياسات العامة، وتنفيذها ورصدها وتقييمها ووضع الأهداف والمقاييس لقياس التقدم المحرز.

٦١ - ولا تقل عن ذلك أهمية الخبرات في مجال التوثيق وتقاسم الممارسات الفضلى، للاستفادة من الدروس المستخلصة في مجال مكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. ولهذا الغرض، أنشأت منظمة إكبات الدولية^(٢٠) قاعدة بيانات، تجمع المعلومات القطرية عن حالة الخطط الوطنية المتعلقة بالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، والإجراءات المتخذة لمكافحته. وتصنف الإجراءات على أساس المجالات الاستراتيجية الخمسة المحددة في بيان وبرنامج عمل ستوكهولم، ومن بينها الوقاية. ولقد خصص قسم من موقع منظمة إكبات الدولية على شبكة الإنترنت للممارسات الجيدة في مجال مكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. ويلخص جرد للخبرات المبادرات المتخذة في مختلف جهات العالم في المجالات الاستراتيجية الخمسة، بالإضافة إلى ١٥ من الممارسات الجيدة في مجال الوقاية. ويمكن أن تصلح هذه الأمثلة كمصدر إلهام ونموذج للإجراءات في المستقبل.

٦٢ - وفي إطار مشروع ميكونغ دون الإقليمي لمكافحة الاتجار بالأطفال والنساء، أعدت منظمة العمل الدولية مجموعة مواد دراسية تحتوي على ١١ درساً عملياً تم استخلاصها من خلال تنفيذ المشروع. وتعالج الدروس المستخلصة مسائل مثل تحليل الدراسات الاستقصائية الأولية، والنهج القائمة على المشاركة والملكية، والنهج الشمولية، وتنسيق البرامج، والتعاون بين الوكالات^(٢١).

٢- العمل على صعيد المجتمع المحلي

٦٣- يُعد الاتصال الغاية الأولى والأهم، لإعمال أي قانون أو سياسة وطنية أو برنامج وطني ما. والعمل على صعيد المجتمع المحلي أمر أساسي للوصول إلى الأطفال وأسرهم وإلى الضحايا ومرتكبي الجرائم. فالصعيد المحلي هو الذي يمكن فيه للمشاركة أن تصبح ممكنة، وتفتح المجال للتمكين والتملك، وتهيئ الطريق لعملية تحول المجتمع المحلي.

٦٤- ويُعتبر إشراك المجتمع المحلي عنصراً أساسياً في مكافحة الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وفي الفلبين، يشتمل البرنامج الوطني لمكافحة العنف العائلي على وضع وحدات نموذجية لتعليم النساء والأطفال السلوك الوقائي، وتثقيف الوالدين، والمساواة بين الجنسين، وحقوق النساء والأطفال^(٢٢).

تحويل قرية لونغ ماي إلى "قرية متحضرة"

٦٥- لونغ ماي قرية صغيرة يقطنها نحو ٥٠٠ ساكن، وتقع في مقاطعة يونان الصينية. ولما انطلق مشروع مكافحة الاتجار الداخلي في عام ١٩٩٩، كان ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من سكان القرية، ومعظمهم من النساء، يشتركون في الاتجار بالرضع الحديثي الولادة والفتيات.

٦٦- وكانت الفكرة تتمثل في تحويل قرية لونغ ماي إلى "قرية متحضرة" نموذجية. ووفقاً للتعريف المحلي، فإن "القرية المتحضرة" هي التي تتوفر فيها طرق جيدة، وينعم سكانها بصحة جيدة، ويحترمون ويساعدون بعضهم البعض، ويلقى المواطنون المسنون فيها الرعاية اللازمة، ويتمتع النساء والأطفال بحقوقهم، ويتعلم الأطفال في المدرسة ويكسب القرويون المعارف والتكنولوجيا، وتكون القرية خالية من الجريمة، بما في ذلك الاتجار، والمشاجرات، والتمييز، والعنف العائلي.

٦٧- وساعد الدعم المقدم من الحكومة في بناء مركز مجتمعي، وخزان للماء الصالح للشرب. وتحسنت خطوط الكهرباء والهاتف. وتم توفير التدريب على العلوم والتكنولوجيا لتحسين الزراعة والثروة الحيوانية. ووفرت المنظمة غير الحكومية "إنقاذ الطفولة" التدريب في مجال حقوق الأطفال والنساء، واشترت الكتب للأطفال ولأفراد المجتمع المحلي، وحسنت المرافق الصحية في المدرسة الابتدائية في القرية. ومقابل ذلك، أبدى سكان القرية، رجالاً ونساءً، حماسهم لتغيير الصورة السلبية لقريتهم. فلقد كانوا يريدون تحويل لونغ ماي من "قرية للمتجرين" إلى "قرية متحضرة".

٦٨- ويرد فيما يلي بيان لبعض الإنجازات في ذلك الاتجاه: (أ) وضع سكان القرية أنظمة لتدبير شؤون قريتهم بصورة فعالة؛ (ب) وانخفض الاتجار والسرقات وضرب النساء والأطفال انخفاضاً هاماً؛ (ج) وحصلت النساء الأميات على تعليم أساسي من خلال الدروس المسائية؛ (د) صارت النساء المسنات يشعرن أن لهن دوراً يؤديه في الجهود المبذولة من أجل تحسين القرية.

٦٩- وجرى بث نموذج لونغ ماي على التلفزيون ٢٠ مرة. ويجري حالياً تكرار هذه التجربة في ٨ أقاليم بمقاطعة فانشان. وأنشأ كل إقليم قرية نموذجية على منوال لونغ ماي.

٧٠- وتم تحديد العناصر التالية بوصفها عوامل ساهمت في نجاح تجربة لونغ ماي: (أ) التزام الحكومة والقيادة؛ (ب) التوجيهات الداعمة بشأن السياسات العامة على صعيد المقاطعات؛ (ج) التعاون بين الإدارات؛ (د) الالتزام بمعالجة الأسباب الأصلية للمشكلة؛ (هـ) تعبئة الموارد من المؤسسات المختلفة؛ (و) بناء القدرات؛ (ز) التسليم بريادة المرأة^(٢٣).

النهج القائم على "الانحراف الإيجابي"

٧١- يهدف النهج القائم على "الانحراف الإيجابي" إلى تحديد الاستراتيجيات الناجحة القائمة في المجتمع المحلي، واستخدامها لبناء حركة تقوم على المجتمع المحلي من أجل حماية الأطفال من الاتجار بهم في صناعة الجنس.

٧٢- ويجري تنفيذ البرنامج في منطقة ريفية في شرق جافا، إندونيسيا، حيث يرسم متطوعون اتجاهات الاتجار، ويحددون نحو ٨٠ فتاة غادرن القرية للعمل في صناعة الجنس، وأجروا مقابلات مع الأسر التي توفقت إلى حماية بناتها من الاتجار بهن، وذلك عن طريق "الانحراف الإيجابي" عن الأنماط السلوكية المألوفة. وحددوا عدداً من استراتيجيات الحماية القابلة للتكرار، مثل مهارات الوالدين في مجال التواصل، وتوجيه بناتهن في تطلعاتهن المهنية، وآليات التكيف الاقتصادي.

٧٣- وبعد أن كان زعماء القرية يشعرون، حسب قولهم، بالعجز عن معالجة الاتجار، صاروا يضطربون بدور استباقي أكثر، ومنعوا فتيات أخريات من مغادرة القرية للعمل في المناطق الحضرية، والأرجح في صناعة الجنس. وسيتم إنشاء لجنة لرصد المجتمع المحلي لتشجيع سلوكيات "الانحراف الإيجابي"، وتحديد الفتيات المعرضات لخطر الاتجار بهن، واتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين الأسر من حماية أطفالها^(٢٤).

زاي- دور وسائط الإعلام

٧٤- تعكس وسائط الإعلام الجماهيري صورة العالم الذي نعيش فيه. وهي جزء من المجتمع، ومشبعة بالأوجه نفسها من عدم التسامح والتحيز. وهي في نفس الوقت تعكس تطلعاتنا للعدالة الاجتماعية، وتعبّر عن شواغل الفئات المهمشة من السكان، التي لولاها لما سمع لها صوت أو لما توافرت لها وسائل لتصوير شواغلها. كما صار تأثير وسائط الإعلام، في عصر المعلومات، أمراً واقعاً، فلديها كذلك إمكاناتها في مجال مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال.

٧٥- فكيف يمكن لنا أن نكشف ونقاوم الأشكال الملتطفة أو الصارخة للتصوير المقولب في وصف العلاقات بين الجنسين التي تنقلها وسائط الإعلام؟ وكيف يمكن لنا أن نستخدم إمكانات وسائط الإعلام أفضل استخدام لمقاومة الاستغلال الجنسي؟

٧٦- ويوصي برنامج عمل ستوكهولم ببدء حملات تراعي اختلاف نوع الجنس في مجالات الاتصالات ووسائل الاتصال والإعلام من أجل زيادة الوعي، والتثقيف في مجال حقوق الأطفال والاستغلال الجنسي. كما يشجع وسائل الإعلام على توفير إعلام يتسم بأرفع مستويات النوعية والموثوقية فيما يتعلق بجميع نواحي الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

٧٧- ولا تزال الحملات الإعلامية في طورها البدائي في بعض البلدان، مثل لبنان، حيث أطلق على التلفزيون الشعار الرائد "دعنا نكف عن وضع رؤوسنا في الرمال كالنعام"، وذلك لتشجيع الأفراد على إلقاء الضوء على خروقات حقوق الأطفال^(٢٥).

٧٨- وفي الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، استهدفت في الجمهورية التشيكية حملة توعية لمكافحة الاتجار بالبشر. وكانت حملة إعلامية حول الأخطار التي ينطوي عليها الاتجار بالأطفال، استهدفت بالخصوص النساء اللاتي كن يبحثن عن العمل في الخارج. وأعدت الحملة دليلًا للمعلمين وشريط فيديو يوزع في المدارس. وأدرج الاتجار بالبشر في المنهج الدراسي. ومن الآثار الإيجابية الجانبية التي أحدثتها الحملة، زيادة التعاون بين المؤسسات المشاركة في الحملة، والسلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمة الدولية للهجرة، والسلطات القنصلية^(٢٦).

٧٩- وفي المكسيك، بدأت في عام ٢٠٠٢ حملة توعية وطنية حول المطبوعات الخليعة وبغاء الأطفال. وركزت الحملة في مرحلتها الأولى التي سميت "تنبهوا" ("Abre los ojos") على زيادة وعي الجمهور عامة ببعض المبادرات الهادفة، مثل توزيع المواد الإعلامية عن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في المناطق التي يتردد إليها سائقو الشاحنات. وركزت الحملة في مرحلتها الثانية التي سميت "تنبهوا ولا تصمتوا" ("Abre los ojos, no cierras la boca") على تسهيل الإبلاغ عن الحالات من خلال إنشاء خط ساخن^(٢٧).

٨٠- ويسعى مشروع "المربون والأطفال ووسائل الإعلام"، من خلال الاجتماعات في مراكز الرعاية النهارية والمدارس، واستخدام شرائط الفيديو والمنشورات، إلى تنشيط المناقشة بين الأطفال والمراهقين في هولندا بشأن تأثير مشاهدة العنف والجنس على التلفزيون، وفي الألعاب الإلكترونية، وفي الإعلان^(٢٨).

٨١- وفي البرازيل، أدرجت شبكة التلفزيون الرئيسية، Rede Globo، موضوع الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في سلسلتها "Carga Pesada"، وهو برنامج تلفزيوني شعبي يجمع بين سائقي الشاحنات.

٨٢- وتجري منظمة العمل الدولية حلقات عمل إقليمية وقطرية للصحفيين حول كيفية معالجة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في وسائل الإعلام، وكيفية استخدام إمكانات هذه الوسائل^(٢٩).

٨٣- وفي إطار حملة لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في السياحة الآسيوية، أنتجت منظمة إكبات الدولية شريط فيديو يعرض أثناء التحليق لتنبيه المسافرين إلى الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. ويجرى عرض شريط الفيديو على خطوط جوية رئيسية، مثل الخطوط الفرنسية، والخطوط السويسرية، ولوفتهانزا (الألمانية). وفي إطار حملة لتوعية المسافرين بأخطار السياحة بدافع الجنس، وطابعها اللامشروع، أنتجت مجموعة من المواد مثل البطاقات التي توضع على الأمتعة، ومجموعات المواد الإعلامية، ومحفظات التذاكر، ويتم توزيعها من خلال منظمي الأسفار والخطوط الجوية^(٣٠).

٨٤- وأحدثت الحملة المسماة "نرجوكم الإزعاج"، التي نفذتها منظمة "أرض الإنسان"، والرامية إلى مكافحة السياحة بدافع الجنس، الموقع الشبكي www.child-hood.com. ويجمع الموقع المعلومات المتعلقة بالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال الموجهة للسائحين، ومتعهدي السفر ووسائل الإعلام. ويوجز قسم مخصص للممارسات الفضلى المبادرات النموذجية التي تضطلع بها صناعة السياحة من أجل مكافحة السياحة بدافع الجنس.

مكافحة عرض الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت

٨٥- ضاعفت شبكة الإنترنت إمكانات الوصول إلى المعلومات وتقاسمها إعدادها. وقد أصبح انعدام النظم التي تنظم اشتغالها، بالإضافة إلى جهل هوية المستخدمين وتغاييرهم، عوامل جعلت من الإنترنت أرضاً خصبة لانتشار مطبوعات الأطفال الخليعة والجرائم المتصلة بذلك. وهناك حالياً مبادرات جارية لمعالجة هذا الشكل الحديث من الاستغلال الجنسي للأطفال.

٨٦- وتنسق رابطة مقدمي الخطوط الساخنة على الإنترنت في أوروبا أعمال ١٨ خطاً ساخناً وطنياً لمكافحة محتوى الإنترنت غير المشروع. وفي حين يمكن للخط الساخن الواحد أن ينجح في معالجة المشكلة على الصعيد الوطني، فإن تأثيره يكون محدوداً حين يتم تلقي المحتوى من بلد أجنبي، أو عندما يكون مرتكب الجريمة متواجداً في الخارج. وتسهل الشبكة تبادل المعلومات والخبرات بين الخطوط الساخنة على النطاق العالمي^(٣١).

٨٧- وفي سويسرا، أنشأت الشرطة الاتحادية دائرة وطنية لتنسيق الإجراءات الرامية إلى مكافحة الجرائم القائمة على الإنترنت (المصلحة الوطنية لتنسيق مكافحة الإجرام على الإنترنت). ويشكل حاسوب خدمة الشبكة التحويري الذي يقوم على شبكة الإنترنت "CIAO" منبراً للأسئلة والردود الموجهة للشباب لنصحهم في مجالات العنف، والنشاط الجنسي، والصحة، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحقوق الأطفال^(٣٢).

٨٨- وأصدرت منظمة إكبات، سويسرا، دليلاً بعنوان "حماية الأطفال على الشبكة". ويقدم الدليل أمثلة وتوصيات ملموسة عن سبل حماية الأطفال الذين يزورون المواقع على الشبكة^(٣٣).

٨٩- وفي المملكة المتحدة، يتوافر على موقع الشبكة ملف إعلامي مفصل خاص بالمعلمين والآباء حول استخدام الأطفال الآمن للإنترنت "الاستخدام الآمن للطرق السريعة للمعلومات"، وذلك على العنوان التالي: <http://safety.ngfl.gov.uk/>. ويقدم الملف التوجيه بشأن تشكيلة واسعة من تدابير الأمان، يمكن للمدارس والآباء ومقدمي الرعاية والمعلمين اعتمادها من أجل استخدام الإنترنت استخداماً آمناً^(٣٤).

٩٠- وفي إطار برنامج "الأصوات" (Proyecto Voces) الذي ينفذه المكتب الكاثوليكي الدولي لرعاية الطفولة في أورغواي، أُهْمِي فيرناندو دا روسا دراسة حول مطبوعات الأطفال الخلية على الإنترنت (<http://www.liccom.edu.uy/>). وترسم الدراسة مختلف القنوات التي تستخدم لعرض وتوزيع مطبوعات الأطفال الخلية على الشبكة: البريد الإلكتروني، والخطوط الخاصة بجلسات الحوار، والمواقع الشبكية، والاجتماعات التفاعلية، والألعاب المباشرة على الإنترنت، وبرامج تبادل المعلومات. وأوصت الدراسة باعتماد تشريعات لاعتبار مقدمي خدمات شبكة الإنترنت مسؤولين عن محتويات المواقع على الشبكة.

حاء- السياحة بدافع الجنس: القطاع التجاري ومدونة قواعد السلوك

٩١- يجري تدريباً الاعتراف بمسؤوليات القطاع التجاري ودوره في احترام حقوق الإنسان وتعزيزها. وكانت المقررة الخاصة السابقة المعنية بمسألة بيع الأطفال، واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخلية، السيدة أوفيليا كالسييتس - سانتوس، قد ركزت على هذا الموضوع في تقريرها لعام ٢٠٠١ (E/CN.4/2001/78). وتوضح مبادرات مثل "الاتفاق العالمي لمنظمة الأمم المتحدة"^(٣٥)، الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تؤديه التجارة في إطار هذا المسعى. ويعتبر هذا أمراً هاماً جداً في مجال السياحة بدافع الجنس، كما ينص على ذلك برنامج عمل ستوكهولم الذي أوصى بتعبئة القطاع التجاري، بما في ذلك الصناعة السياحية، لمكافحة استخدام شبكاته ومنشآته من أجل الاستغلال الجنسي للأطفال.

٩٢- وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وافقت المنظمة العالمية للسياحة على المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة. وتضع المدونة إطاراً مرجعياً للتنمية المسؤولة والمستدامة للسياحة العالمية. وتشتمل المدونة على تسع مواد توجز القواعد المتعلقة بالجهات المقصودة، والحكومات، ومتعهدي الرحلات السياحية، ووكلاء الأسفار والمسافرين أنفسهم. وتنص الفقرة ٣ من المادة ٢ من المدونة على ما يلي: "يتعارض استغلال الإنسان بأي شكل من الأشكال، وبصفة خاصة الاستغلال الجنسي إذا طُبِقَ على الأطفال، مع الأهداف الأساسية للسياحة، ويعد إنكاراً لها وخاصة إذا كان. ويتعين وفقاً للقانون الدولي محاربة هذا الاستغلال بكل قوة من خلال التعاون بين جميع الدول المعنية، وأن يعاقب عليه دون تساهل في التشريعات الوطنية لكل من الدول المضيفة والدول التي ينتمي إليها مرتكبو هذه التصرفات حتى إذا كانت قد حدثت في الخارج". وتتناول المادة ١٠ مسألة التنفيذ. وتعد المدونة الأولى من نوعها التي تنص على آلية لتسوية الخلافات تقوم على التوفيق، من خلال إنشاء لجنة عالمية لأخلاقيات السياحة تتألف من ممثلين لكل إقليم في العالم، وممثلين لمختلف مجموعات أصحاب المصلحة في القطاع السياحي (الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات العمالية وغير الحكومية)^(٣٦).

٩٣- وأعدت منظمة إكبات، السويد، في نيسان/أبريل ١٩٩٨، مدونة قواعد السلوك الخاصة بالصناعة السياحية من أجل حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي أثناء السفر والسياحة، وذلك بالتعاون مع مجموعة من متعهدي الرحلات السياحية في البلدان الاسكندنافية. وتلزم المدونة متعهدي الرحلات السياحية بإذكاء وعي الجمهور، وموظفيهم ومورديهم والمسافرين. ويلتزم كل متعهد للرحلات السياحية يعتمد المدونة بما يلي: (أ) أن يضع سياسة أخلاقية تتعلق بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي؛ (ب) أن يدرب الموظفين السياحيين في البلد الأصل وفي الجهات التي يقصدها المسافرون؛ (ج) أن يضمن العقود التي تربطه مع المزودين بنداً محدداً يعلن إنكارهم المشترك لممارسة الجنس مع الأطفال؛ (د) أن يقدم المعلومات للمسافرين والأشخاص المحليين الرئيسيين في الجهات المقصودة^(٣٧).

٩٤- ويمكن لمدونات قواعد السلوك أن تساعد في مقاومة السياحة بدافع الجنس. غير أن التحدي يظل يتمثل في التنفيذ. فالمدونات ليست صكوكاً ملزمة، وهي تُعَوَّل في المقام الأول على حسن نوايا الصناعة السياحية والمسافرين أنفسهم. وينبغي إنشاء آليات للرصد لتقييم فعالية هذه الصكوك.

٩٥- وفي كوستاريكا، يشكل وضع مدونة قواعد السلوك أحد الأهداف لأي مشروع لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال المقترن بالسياحة. ويجري توزيع مواد إعلامية عن المدونة على السفارات والقنصليات والمكاتب السياحية. ويهدف المشروع إلى إدراج المدونة في السياسات المتعلقة بترويج السياحة المسؤولة والمستدامة^(٣٨).

طاء- الحق في التعليم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان

٩٦- تعد تدابير السياسات العامة الرامية إلى ضمان المساواة في الوصول إلى التعليم أمراً حاسماً في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال. وقد طلب برنامج عمل ستوكهولم إلى الحكومات توفير التعليم للأطفال كوسيلة لتحسين وضعهم.

٩٧- ومنذ عام ٢٠٠١، شرعت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة في تنفيذ خطة تنمية التعليم الابتدائي، بهدف إعادة التعليم الابتدائي المعمم. وبفضل إلغاء الرسوم المدرسية، وحملات التسجيل المتضافرة، مع إشراك المجتمع المحلي، وبعض الهياكل الأساسية الجديدة، وتوظيف معلمين إضافيين، ارتفعت معدلات التسجيل في المدرسة ارتفاعاً هاماً^(٣٩).

٩٨- وفي ليتوانيا، يحظى الأطفال المنحدرون من الأسر المستضعفة اجتماعياً، بمساعدة المراكز النهارية لرعاية الأطفال. فيمكن للأطفال أن يقضوا بقية الوقت بعد ساعات الدراسة في هذه المراكز، ويؤدون الواجبات المنزلية، وينتفعون بتدريب إضافي. وتسهل المراكز العمل الاجتماعي مع الأسر المعرضة للخطر^(٤٠).

٩٩- وقد طلب برنامج عمل ستوكهولم إلى الحكومات زيادة التثقيف بشأن حقوق الطفل إلى أقصى حد. ويشتمل هذا على تزويد الأطفال والمراهقين بالمعرفة والأدوات اللازمة لحماية أنفسهم من الاستغلال الجنسي.

١٠٠- وفي صربيا والجبل الأسود، ينظم برنامج "لا تدمر حياتك" زيارات يقوم بها أطفال المدارس الابتدائية، وتلاميذ المدارس الثانوية، إلى إدارة الشرطة، حيث يعلمون كيف يمكنهم حماية أنفسهم من العنف العائلي والاتجار والاستغلال الجنسي^(٤١).

١٠١- وفي نيوزيلندا، يساعد برنامج "لنحافظ على سلامتنا" تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية على فهم التشريعات المتعلقة بسوء المعاملة والمضايقة، والعوامل التي تسبب استمرار العنف داخل المجتمع. ويمكن البرنامج الأطفال والمراهقين من اكتساب المهارات اللازمة لمواجهة الحالات المختلفة التي قد تنطوي على سوء المعاملة^(٤٢).

١٠٢- وفي جنوب أفريقيا، تدير منظمة غير حكومية "موارد من أجل مكافحة سوء معاملة الأطفال وإهمالهم"، حلقات عمل مخصصة للشباب تتعلق بالنشاط الجنسي. وتشتمل المسائل التي تعالج في إطار هذه الحلقات، على الاغتصاب، والاغتصاب الذي يرتكبه الخدين، والمضايقة الجنسية، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتفاوض بشأن النشاط الجنسي الآمن والتنشئة الاجتماعية، والعنف القائم على نوع الجنس، ودور الذكر والأنثى. واستناداً إلى الفكرة القائلة إن الأطفال الذين يقيمون أنفسهم تقييماً إيجابياً مرجحون أكثر من غيرهم لتمييز الحالات التي تنطوي على سوء معاملة، والاستجابة لها على نحو ملائم، يجري إنتاج مواد لتنمية وتعزيز احترام الأطفال لأنفسهم^(٤٣).

التدريب المهني، ودعم الأطفال الذين ينقطعون عن الدراسة

١٠٣- يمكن تزويد المجموعات المهمشة بالمهارات اللازمة لتحسين إنتاجيتهم ودخلهم وفرص عملهم من خلال التدريب المهني الذي يؤدي دوراً هاماً في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال.

١٠٤- وينبغي أن تتجنب برامج التدريب المهني تكرار القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس في الوظائف التي يُفترض من النساء والرجال الاضطلاع بها. ويعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء البرامج التي توفر التدريب المهني في مجالات مثل الميكانيكا والتوصيلات الكهربائية للأولاد، والحلاقة والعلاج التجميلي للبنات. فهذا من شأنه أن يفضي إلى عزل مهني للنساء عن الرجال، غالباً ما يعتبر مؤشراً من مؤشرات التمييز.

١٠٥- وفي الجمهورية الدومينيكية، توفر إدارة الجيش المسؤولة عن إنشاء البيوت والمآوي من أجل إعادة اندماج الفتيان والفتيات والمراهقين، برنامج تدريب مهني على أربع مراحل، يخصص الأطفال والمراهقين الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة أو الذين انقطعوا عن التعليم. فخلال المرحلة الأولى، يركز البرنامج على إحداث اتصال عاطفي بين المربين والتلاميذ، مع إجراء تقييم شامل لظروف الطفل الاجتماعية الاقتصادية والصحية والنفسية. وتخصص المرحلة الثانية للتنشئة

الاجتماعية، في حين تركز المرحلة الثالثة على التدريب المهني. وترمي المرحلة الرابعة إلى إعادة الاندماج في الأسرة والمجتمع. ويبقى البرنامج على اتصال بالتلاميذ السابقين إلى أن يبلغوا سن الثامنة عشرة. وقد خلص تقييم للبرنامج إلى أن البرنامج توصل إلى تحديد الصلة بين التلاميذ وأسرههم في ٩٥ في المائة من الحالات^(٤٤).

١٠٦- وفي ميانمار، جرى البحث في التعليم غير الرسمي بوصفه أحد المجالات الممكنة لأنشطة المشاريع. وخلص إلى أن مشكلة انعدام التعليم تحتل صدارة الأولويات بالنسبة للمجتمعات المحلية، لا سيما في المناطق التي تقيم فيها الأقليات العرقية. وفي ميانمار، تشكل مجموعات الأقليات العرقية التي يبلغ مجموعها ١٣٥ مجموعة، نسبة ٤٠ في المائة من مجموع السكان. وفي المتوسط، تقدر نسبة الأطفال البالغين سن الدراسة، وغير المتحقين بالمدرسة، ٥٠ في المائة من مجموع الأطفال، وهذه النسبة أعلى في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية، لا سيما لدى مجتمعات الأقليات العرقية.

١٠٧- ويحضر حالياً مجموع ٩١٨ من الأطفال والشباب غير المتحقين بالمدرسة (٨٣٦ من الذكور و١٠٨٢ من الإناث) والذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و٢٥ سنة، ٣٨ دورة تعليم غير رسمية ييسرها ٧١ من المعلمين الشبان المتطوعين. وتشكل تجربة إحدى القرى الواقعة في ولاية شان خير مثال على ذلك. ففي هذه القرية لم يلتحق الأطفال الكبار بالمدرسة. وهم يكسبون عيشهم من خلال تجارة المنتجات المحلية، كالقمح والبطيخ الأحمر في الصين. ويشعرون أنهم كثيراً ما يتعرضون للاحتيال لأنهم أميون ولا يتقنون حساب الأسعار ومعدلات الصرف. ووفر لهم التدريب في مجال القواعد الأساسية لمسك الدفاتر، بالإضافة إلى محو الأمية. وبعد مدة قصيرة جداً من الزمن، أصبحوا قادرين على استخدام الآلات الحاسبة الصغيرة، وصاروا ينتفعون بالنتيجة المباشرة لتعلمهم، وهي الأرباح النقدية^(٤٥).

١٠٨- وفي تايلند، يقدم مركز برنامج التنمية والتعليم للبنات والمجتمعات المحلية، وهو منظمة أهلية، التعليم والسكن كل الوقت للأطفال، لحمايتهم من التعرض لحالات الاستغلال. وقد بينت مقابلات مع أكثر من ٣٠٠ فتاة ممن يحصلن على مساعدة المركز أن ٢ في المائة منهن فقط يباشرن صناعة الجنس^(٤٦).

١٠٩- ويهدف برنامج لعمل الأطفال في كينيا إلى زيادة معدلات القيد والاستبقاء في المدرسة، وإنهاء التعليم. ويقدم البرنامج الدعم المباشر للأطفال المعرضين للخطر والذين ينسحبون من الأنشطة المدرسية للدخل الكافي. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وفر البرنامج الدعم لأكثر من ٣٠٠ ٥ طفل وساعد نحو ١٥٠ مدرسة في بدء الأنشطة المدرسية للدخل^(٤٧).

باء - التثقيف عن طريق الأقران، والمشاركة والتمكين

١١٠- وفقاً لتوصية برنامج عمل ستوكهولم، يمكن لبرامج التثقيف عن طريق الأقران أن تساعد في مكافحة استغلال الأطفال. كما يتبين من خلال تقييم برامج التثقيف عن طريق الأقران، ومن الشهادات التي أدلت بها

عاهرات سابقات إلى المقرر الخاص، فإن التثقيف عن طريق الأقران وسيلة فعالة للعمل جنباً إلى جنب مع الصغار المتورطين في البغاء. وتعتبر أصوات وآراء الأطفال والنساء الذين مروا بهذه التجربة المؤذية بالغة الأهمية.

١١١ - ففي عام ١٩٩٩، باشرت المنظمة غير الحكومية "إنقاذ الطفولة، المملكة المتحدة" برنامجاً للتثقيف عن طريق الأقران في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين والمهارات الحياتية فيما يتعلق بالاتجار في ميانمار. ولقد تم تحديد نقص معرفي فادح في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين في المناطق الحدودية، لا سيما في صفوف المراهقات والمراهقين غير الملحقين بالمدرسة. كما جرى تحديد صحة المراهقين الإنجابية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفهما عاملي الخطر الرئيسيين بالنسبة للأطفال المتجر بهم والخاضعين للعمل الاستغلالي والزواج القسري. واعتمدت منهجية التثقيف منهج "Fledglings" الذي يستخدم الأمثال المحلية والسياقات الثقافية لاستكشاف المهارات الحياتية والمواقف والصحة الإنجابية. وتم تكييف المنهج وترجمته بهدف استخدامه مع أقليات عرقية مختلفة. وتم إشراك الشركاء المحليين، بمن فيهم المثقفون الأقران، في إنتاج موادهم الخاصة وتكييفها. وخصصت حلقات العمل أساساً لغير الملحقين بالمدرسة من الأطفال. والشبان بمن فيهم المشتغلون بالجنس، ومساعدو سائقي شاحنات النقل عبر الحدود، والمتبرعون بالدم من الشبان، والمتزهات الكاثوليك. وتم انتقاء المشاركين الذين أبدوا أكثر رغبة ونشاطاً كمثقفين لأقرانهم، وذلك لنقل ما تعلموه إلى الأطفال والشباب الآخرين. كما أصبح المثقفون قادة في عدد من أنشطة المشاريع الأخرى داخل مجتمعاتهم. كما تبين أن إشراك ممرضات المجتمع المحلي يشكل عنصراً ناجحاً آخر من عناصر البرنامج: فبما أنهن ينتمين إلى المجتمع المحلي أو مجموعة الأقليات، يصبح بإمكانهن الاتصال بالفئات المهمشة في مجتمعاتهن. كما ساهم التثقيف عن طريق الأقران في تمكين الشباب داخل المجتمعات المحلية^(٤٨).

١١٢ - يتألف الائتلاف الوطني لجمعية الأطفال في الفلبين من ١٥ ممثلاً لأكثر من ٥٠٠ جمعية أطفال في البلد. وفي الوقت الراهن، يقدم فريق من الائتلاف سلسلة من العروض المسرحية في المجتمعات المحلية والمدارس، تتناول القضايا المتعلقة بالأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي^(٤٩).

١١٣ - وهناك برنامج إذاعي هو صوت الأطفال (Tingong sa Kabataan) يبث في مدينة سيبو، إحدى المدن الرئيسية في الفلبين. وهذا البرنامج للأطفال هو من إنتاج الأطفال ومن أجلهم. والمنتجون هم ٢٠ تلميذاً من المدارس الثانوية ممن تعرضوا إلى سوء المعاملة. وبما أن الراديو هو وسيلة الإعلام الأكثر شعبية في البلد، فإن البرنامج يصل إلى عدد كبير من الناس، ويحتل المرتبة الخامسة في ترتيب البرامج الإذاعية الأكثر شعبية في المدينة. ويساهم البرنامج، من خلال مشاركة الأطفال، في مكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وفي الوقت ذاته، يسمح للأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة بإرشاد الآخرين من خلال شهاداتهم، والتوصل بأنفسهم إلى الشفاء وإعادة الاندماج^(٥٠).

١١٤ - ولجنة Durbar Mahila Samanay هي منظمة للمشتغلين بالجنس أسست للنضال من أجل حقوق البغايا في كالكتا، الهند. وفي سبيل مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، تم تأسيس مجلس ذاتي التنظيم في البقاع التي يمارس

فيها البغاء في غرب البنغال. ويتمثل الهدف الرئيسي للمجلس في وقاية الأطفال من مباشرة البغاء. ويشغل المجلس من خلال المثقفين الأقران الذين ينشطون في البقاع التي يمارس فيها البغاء، ويقومون بتوعية أصحاب بيوت الدعارة والقوادين بشأن مكافحة الاتجار. وأقام المجلس صلات جيدة مع السلطات المحلية، التي يعتبر دعمها حاسماً لجهود المجلس من أجل تحسين ظروف عيش المشتغلين بالجنس، مثل توفير الماء الصالح للشرب ورياض الأطفال لأبنائهم^(٥١).

كاف - نوع الجنس

١١٥ - يرحب المقرر الخاص بالمعلومات الوافرة التي تراعي نوع الجنس، من حيث اللغة المستخدمة^(٥٢)، والتحليل والبرامج، التي تستهدف النواحي الجنسية المحددة للمشكلة أو التي تدمج منظوراً جنسياً.

١١٦ - وحسب أرقام منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال لعام ٢٠٠٠، يقدر عدد الأطفال المشتغلين في البغاء أو المطبوعات الخليعة بنحو ١,٨ مليون طفل. وتمثل الفتيات في معظم البلدان ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من الضحايا، بالرغم من أن عدد الفتيان هو الأعلى في بعض الأماكن، مثلما هي الحالة في **سري لانكا**، حيث يتصل البغاء إلى حد كبير بالسياحة الأجنبية^(٥٣). وتبين البحوث أن الفتيان يمثلون في سري لانكا نسبة ٧٠ في المائة من الأطفال الذين يمارسون البغاء. وتعد حرية تنقلهم الكبيرة، وبالتالي الفرص العديدة التي تتاح لهم للعمل المستقل في البغاء، من بين العوامل الاجتماعية الثقافية التي تفسر شيوع بغاء الفتيان في سري لانكا^(٥٤).

١١٧ - واعتمدت **الفلبين** إطار سياسة عامة لتعزيز حقوق الأطفال. ويهدف إطار العمل المتوسط الأجل بشأن الفتاة الفلبينية إلى مساعدة الأخصائيين في مجال التنمية في تحديد الاحتياجات والشواغل الخاصة بكل من الجنسين، وبوجه خاص الفتيات. والهدف هو إدماج شواغل الأطفال بصورة نظامية في التخطيط الإنمائي. وتم تصميم خطة عمل من أجل الفتاة للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤ لتنفيذ السياسات العامة الإطارية. وتتوخى الخطة العمل في ثلاثة مجالات استراتيجية، وهي: الدعوة والتواصل الشبكي، وبناء القدرات، وإنشاء المؤسسات^(٥٥). وصدر كتيب إعلامي بعنوان "للفتيات أيضاً حقوق" يركز على الشبكات المرجعية والمعلومات بشأن الفتاة، والصكوك القانونية، والبرامج لتعزيز حقوق الفتيات ومشاركتهن^(٥٦).

لام - الفئات التي تعاني من التمييز والأكثر عرضة للخطر

١١٨ - هنالك فئات معرضة أكثر من غيرها لخطر الاتجار والاستغلال الجنسي. ويعزى هذا إلى عوامل مختلفة، ويرتبط بالسياقات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية. ويضم هؤلاء الأطفال المعرضون عموماً أكثر من غيرهم، الأطفال المنتمين إلى الأقليات الإثنية، والشعوب الأصلية، والذين يعيشون فقراً مدقعاً، وأطفال الشوارع، وأطفال المهاجرين، والمثليين، والمثليات، ومشتهي الجنسين، وحاملي صفات الجنس الآخر. والإقصاء الاجتماعي والتمييز

هما السببان الكامنان وراء مستويات الخطر العالية التي تواجهها بعض الفئات فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

١١٩- ويرحب المقرر الخاص بالمعلومات التي تلقاها بشأن السياسات والبرامج التي تعالج شواغل هذه الفئات في إطار استراتيجيات مكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

١٢٠- وثمة برامج عديدة، عُرضت على المقرر الخاص، توجه مساعدتها نحو الأطفال الذين يُعتبرون معرضين للاستغلال الجنسي. وبالنسبة للمنظمة غير الحكومية "برناردو"، التي مقرها في المملكة المتحدة، فإن "عوامل الخطر" تشمل ما يلي: الفرار من البيت؛ والفترات التي تكون الأسرة أثناءها فاقدة للسكن أو في ظروف سكن غير لائقة؛ والخضوع لتجربة الرعاية القانونية؛ وقلة الحضور في المدرسة؛ والإقصاء من المدرسة؛ وإساءة استخدام العقاقير والكحول؛ وتجربة تفكك الأسرة أو العنف داخلها؛ والعلاقات غير الجيدة أو المنحلة مع مقدمي الرعاية الأوليين؛ والماضي الذي تخلله الإيذاء، بما في ذلك الاعتداء الجنسي؛ والتعايش مع كبار متعسفين أو محفوفة تصرفاتهم بالمخاطر، لا سيما أولئك الذين يمارسون سلطتهم من خلال التهديد بالعنف أو استخدامه؛ وانعدام الوعي بأخطار الاستغلال الجنسي؛ وقلة الصحة الجنسية والوعي بالنشاط الجنسي الآمن؛ ومخالطة الآخرين المستغلين بالبغاء أو الوقوع تحت تأثيرهم؛ والتردد إلى المناطق التي يمارس فيها بغاء الكبار؛ وقلة الاعتزاز بالنفس، أو الاستخفاف بالقيمة الذاتية^(٥٧).

١٢١- ويهدف مشروع "كاو بنك" من أجل المعوقين في بايلينغ، كمبوديا، إلى زيادة وعي المجتمع المحلي بالاتجار لا سيما في صفوف الفقراء، وتشتمل أنشطة الوقاية على المشاريع المدرة للدخل، التي تستهدف بوجه خاص أشد الفئات فقراً^(٥٨).

١٢٢- ويعمل برنامج الجسور المدرسية في بوينس آيرس، الأرجنتين، على تشجيع إعادة اندماج أطفال الشوارع من خلال حلقات عمل تكون بمثابة جسور مؤدية إلى إعادة الاندماج في التعليم الرسمي. ويقدم مركز المساعدة الشاملة للأطفال ومراهقي الشوارع ثلاث وجبات طعام في اليوم مع الرصد الصحي، وأنشطة أوقات الفراغ، والتعليم غير الرسمي، ويسهل إعادة الاندماج في الأسرة^(٥٩).

١٢٣- وقد يكون الشبان الحاملون لصفات الجنس الآخر معرضين إلى حد بعيد لممارسة البغاء بسبب ردود الفعل المعادية إزاء نوعهم الجنسي ونشاطهم الجنسي من جانب الأسرة والأقران، الذين قد يتركونهم وحدهم ومن دون دعم. وتؤدي مستويات التمييز التي تخضع لها هذه الفئة من الشبان في البحث عن مسكن، والسعي إلى الحصول على التعليم، والوظيفة، والوصول إلى الخدمات الصحية، إلى جعلهم أكثر فئات الشباب تأثراً وتهميشاً في المجتمع. وفي نيوزيلندا، تُعتبر برامج التثقيف المكثف في مجالات حقوق الإنسان والتمييز ونوع الجنس والنشاط الجنسي،

مفيدة للتشجيع على تغيير المواقف التي تُعرض الشبان الحاملين لصفات الجنس الآخر للخطر. ويُعدّ أطفال شعب الماورى، وأطفال جزر المحيط الهادئ، بين الفئات الأخرى المعرضة للخطر في نيوزيلندا. فمن الضروري وضع برامج محكمة التوجيه، تقدم الدعم والتثقيف والدعوة للشباب المورطين في البغاء. والبرامج التي يضطلع بها شعب الماورى، والقائمة على قيم هذا الشعب، هي المرجحة لتكون أكثر فعالية. ومثال ذلك، البرنامج الذي يقدمه صندوق "تي أررونغا هو". فهو يقدم ثلاث خدمات للمثليات واللواطيين ومشتهي الجنس وحاملي صفات الجنس الآخر (تاكاتابوي)، وللشبان الذين يعرضون أنفسهم للبغاء في الشوارع. وهناك خدمة متنقلة، توروأتو، تقدم المعلومات والنصح والدعم. وتقيم خدمة الدعم والدعوة، أوهيناسيا، احتياجات فئة تاكاتابوي والشبان، وتقيم الصلة بينهم وبين خدمات الدعم المناسبة. وتوفر خدمة المعرفة والتدريب، ماتورانغا، التثقيف بشأن الرفاه، وبرامج التوعية، والتنمية الشخصية، وإعادة التأهيل المهني^(٦٠).

١٢٤- وفي لوس أنجلس، كاليفورنيا، ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من الأطفال المشردين يُعرفون أنفسهم بوصفهم من اللواطيين، أو المثليات، أو مشتهي الجنس، وأهم أجبروا على التشرّد بسبب كره المثليين في بيوتهم وفي المدارس وفي المجتمعات المحلية. وهم قادمون من مختلف أرجاء العالم. وبرنامج "الخدمات الاستشارية حسب الطلب" هو خدمة استشارية للشبان المشتغلين بالجنس، متاحة ٢٤ ساعة في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع. ويستهدف البرنامج المشردين من اللواطيين، ومشتهي الجنس، والمتحولين إلى الجنس الآخر، وحاملي صفات الجنس الآخر، من بين الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ٢٤ سنة، والذين يباشرون الجنس من أجل البقاء في شارع سانتا مونيكا، وأمثالهم من الشباب الذين يعيشون ظروفًا حياتية من شبه مستقرة إلى مستقرة، ومن يعملون أو يتعلمون في المدرسة^(٦١).

١٢٥- وفي ليتوانيا، يتوخى البرنامج الوطني من أجل اندماج الغجر للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، اتخاذ تدابير لتوفير التعليم قبل سن الدراسة، والتعليم الإضافي للأطفال الغجر من خلال المركز المجتمعي للغجر. وفي عام ٢٠٠٣، نشرت وزارة التعليم والعلوم أول كتاب مدرسي عن لغة الغجر، ونظمت دورات تدريبية للمعلمين العاملين مع أطفال الغجر^(٦٢).

رابعاً - الاستنتاجات

١٢٦- إن الممارسة السليمة ليست مجرد وصفة أو حل جاهز يمكن تكرارهما في جميع السياقات بنجاح مضمون. والاستغلال الجنسي للأطفال ظاهرة متعددة الأوجه ومتطورة. ومن الضروري وضع مجموعة من التدابير الهادفة والمحددة بحسب السياقات المختلفة.

١٢٧- وتوحى التجارب التي ينقلها هذا التقرير بعدد من المكونات المشتركة. وهي الإرادة السياسية؛ والأساس المعرفي السليم؛ والحضور المؤسسي؛ والنهج المتعدد الأبعاد والتنسيق بين مختلف المؤسسات؛ ومشاركة الأطفال

وأسرهم؛ والاتصال بالقاعدة الشعبية، وخاصة الفئات المهمشة؛ والانتباه للقضايا المتصلة بنوع الجنس وشواغل الفئات الأكثر عرضة لأخطار الاستغلال الجنسي، وكذلك الموارد البشرية والمالية الكافية.

١٢٨- والوفاء بهذه الشروط على الصعيد المحلي أكثر قابلية للتنفيذ، ذلك أنه يتطلب موارد أقل، وبشرك مجموعات من الناس أصغر. كما أن الإنجازات على الصعيد المحلي تكون أكثر وضوحاً وأسهل قياساً. وفي الوقت ذاته، يعد الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال ظاهرة عالمية، لا يمكن التغلب عليها بإضافة سلسلة لا متناهية من المبادرات المتخذة على الصعيد المحلي. لذلك، تُعتبر أطر السياسات العامة الوطنية، والتشريعات، والصكوك الدولية، أدوات ضرورية لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. ولذلك أيضاً، فمن الضروري تنسيق الجهود التي تبذلها مختلف الجهات المتدخلة على الصعيد الدولي والإقليمية والوطنية والمحلية.

١٢٩- وبقدر ما أن هنالك حاجة إلى التكامل العمودي بين مختلف المستويات، ثمة حاجة أيضاً إلى التكامل الأفقي فيما بين المناطق. ولا يمكن عزل سياسات الوقاية عن السياسات المتعلقة بالحماية والشفاء والمشاركة. وينبغي أن تشمل التدخلات على أنشطة تتراوح بين البحث والتحليل، وبناء القدرات وتعزيز المؤسسات وإذكاء الوعي وبرامج التثقيف. وتتمثل الاستراتيجية المفضلة في تناول المشكلة على جبهات مختلفة وبصورة شمولية.

١٣٠- وتركز المبادرات العديدة التي يوجزها التقرير على الضحايا أو الضحايا المحتملين وأسرهم، ولكنها تعني أقل بالذين يمارسون الاستغلال الجنسي للأطفال، الفاعلين أو المحتملين، ما عدا في مجال السياحة بدافع الجنس. وتغيير ظروف الأشخاص الذين يمارسون الاستغلال الجنسي للأطفال، الفاعلين والمحتملين، يعد أمراً ضرورياً للقضاء على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وربما يشكل هذا أحد مجالات العمل التي أوصى بها برنامج عمل ستوكهولم، والتي لم ينجز فيها إلا القليل، ليبقى الكثير.

خامساً - التوصيات

١٣١- لا يركز هذا التقرير على المشكلات، وإنما على الاستجابات لها. لذلك، فإن أول وأبسط توصية هي الاضطلاع ببرامج وسياسات أكثر وأفضل، مثل تلك التي يوجزها التقرير.

١٣٢- ويبين الفرع ثالثاً من التقرير مجموعة تدابير السياسات العامة ومجالات التدخل التي يوصي بها المقرر الخاص، وهي احترام الصكوك الدولية؛ والتشريعات المناسبة؛ وآليات الإنفاذ الفعالة؛ والحضور المؤسسي، لا سيما على الصعيد المحلي؛ وأطر السياسات العامة الوطنية؛ والأساس المعرفي السليم؛ واستخدام وسائل الإعلام في إطار مبادرات زيادة الوعي والحملات الإعلامية؛ وإشراك القطاع التجاري؛ وضمان الحق في التعليم وتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ وتشجيع مشاركة الأطفال وأسرهم؛ وإدماج عنصر نوع الجنس؛ ومراعاة

الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة لخطر الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وينبغي للبلدان أن تحدد أولوياتها بين هذه المجموعة من التدابير، وتلتزم بالتعاون التقني الدولي في المجالات التي يمكن فيها لأفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تسهم بأكبر فائدة.

١٣٣- وينبغي أن توضع سياسات الوقاية في إطار خطة وطنية لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وأن تنظر حكومات البلدان التي ليس فيها خطة وطنية في اعتماد هذه الخطة. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تسعى الحكومة إلى إدماج عناصر بشأن مكافحة الاستغلال الجنسي في الخطط الوطنية القائمة التي تركز على شواغل اجتماعية أخرى (مثل عمل الأطفال، أو التنمية). وينبغي أن تشتمل الخطط الوطنية على مؤشرات لقياس الإنجازات ورصد التنفيذ.

١٣٤- وينبغي بذل الجهود لتعزيز الحضور المؤسسي، لا سيما في المناطق المهمشة. وينبغي بوجه خاص، تعزيز المؤسسات المعنية بحماية حقوق الأطفال على الصعيد المحلي. كما ينبغي توخي المبادرات التي تضمن لهذه المؤسسات الوصول إلى الأطفال المهمشين. وينبغي أن يعلم كل الأطفال وأسرهم أي الجهات يقصدونها في حالات الاستغلال الجنسي أو سوء المعاملة.

١٣٥- وينبغي أن تقوم البرامج والسياسات على منهجيات تخطيط سليمة. ويجب بذل جهود أكبر لتطوير أدوات الرصد، ومؤشرات وضع المقاييس وقياس الإنجازات.

١٣٦- ويجب اتخاذ المزيد من الإجراءات لتشجيع التغير السلوكي لدى الأشخاص الذين يمارسون فعلاً، أو الذين يمكن أن يمارسوا، الاستغلال الجنسي للأطفال. ويقتضي هذا عملية تحويلية لا تقتصر على مرتكبي هذه التصرفات وإنما المجتمع بأسره، فيما يتعلق بطريقة التعامل بين النساء والرجال. وبعد التثقيف مجالاً ذا أولوية لبدء هذا التحول.

١٣٧- ويوصي المقرر الخاص باعتماد استراتيجيات متكاملة ومتعددة الأبعاد في إطار السياسات العامة والبرامج الرامية إلى مكافحة الاتجار الجنسي التجاري بالأطفال.

١٣٨- وفيما يتعلق بمطبوعات الأطفال الخلية على الإنترنت، يطلب المقرر الخاص إلى مقدمي خدمات الإنترنت، ومزودي بطاقات الائتمان، والأطراف الفاعلة الأخرى والخبراء باعتماد تدابير ابتكارية وتقنية لضمان عدم استخدام الشبكة ذات الامتداد العالمي كوسيلة لاستغلال الأطفال.

١٣٩- وترد في الفرع الثالث من التقرير توصيات إضافية.

الحواشي

- (١) المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص من كازا الينترا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وبما أن التقرير يعتمد على المعلومات التي قدّمت للمقرر الخاص رداً على استبيان، فإن كل الملاحظات الختامية اللاحقة سوف تذكر مصدر المعلومات، على أن يفهم من ذلك أنها قدمت للمقرر الخاص من خلال الاستبيان.
- (٢) الشبكة الأفريقية للوقاية والحماية من الاعتداء على الأطفال وإهمالهم.
- (٣) موارد من أجل مكافحة الاعتداء على الأطفال وإهمالهم (RAPCAN).
- (٤) سفارة مملكة هولندا بشأن المشاريع التي تمولها هولندا حالياً في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.
- (٥) حكومة ليتوانيا.
- (٦) حكومة صربيا والجبل الأسود.
- (٧) حكومة الجمهورية العربية السورية.
- (٨) حكومة ليتوانيا.
- (٩) حكومة البرتغال.
- (١٠) حكومة الفلبين.
- (١١) حكومة إكوادور.
- (١٢) مؤسسة "Renacer"، كولومبيا.
- (١٣) حكومة ليتوانيا.
- (١٤) حكومة موريشيوس.
- (١٥) حكومة كوستاريكا.
- (١٦) حكومة إستونيا.
- (١٧) حكومة أرمينيا.
- (١٨) حكومة سلوفاكيا.
- (١٩) منظمة العمل الدولية.
- (٢٠) منظمة إيكبات هي شبكة من المنظمات والأفراد العاملين من أجل القضاء على بغاء الأطفال، ومطبوعات الأطفال الخليعة، والاتجار بالأطفال لأغراض الجنس. <http://www.ecpat.net/eng/index.asp>.
- (٢١) www.ilo.org/asia/child/trafficking.
- (٢٢) حكومة الفلبين.
- (٢٣) إنقاذ الطفولة، المملكة المتحدة، المكتب الإقليمي لمنطقة جنوب شرق وشرق آسيا والمحيط الهادئ.
- (٢٤) إنقاذ الطفولة، الولايات المتحدة، المكتب الميداني لإندونيسيا.
- (٢٥) حكومة لبنان.
- (٢٦) حكومة الجمهورية التشيكية.

الحواشي (تابع)

- (٢٧) حكومة المكسيك.
- (٢٨) مساعدة أطفال العالم، هولندا.
- (٢٩) منظمة العمل الدولية.
- (٣٠) www.ecpat.net/eng/Ecpat_inter/projects/sex_tourism/sex_tourism.asp
- (٣١) إنقاذ الطفولة، ورقة موقف بشأن مطبوعات الأطفال الخلية والاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت، ٢٠٠٣، الصفحة ٢٢ (من النص الإنكليزي).
- (٣٢) حكومة سويسرا.
- (٣٣) منظمة إيكبات، سويسرا.
- (٣٤) الخطة الوطنية لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي التجاري، www.doh.gov.uk/qualityprojects
- (٣٥) الاتفاق العالمي هو منهاج يقوم على القيم، ويضم الحكومات والشركات ونقابات العمال ومنظومة الأمم المتحدة، ويوفر إطار عمل إضافيا للمبادرات الطوعية على صعيد الشركات. ويشجع الاتفاق العالمي التعلم المؤسسي عن طريق تحديد ونشر الممارسات السليمة بالاستناد إلى تسعة مبادئ، تشمل حقوق الإنسان، والمبادئ الأساسية والحقوق في العمل، والشواغل البيئية.
- (٣٦) <http://www.world-tourism.org/projects/ethics/ethics.html>.
- (٣٧) www.thecode.org/
- (٣٨) مؤسسة بانيامور، كوستاريكا.
- (٣٩) حكومة جمهورية ترازيا المتحدة.
- (٤٠) حكومة ليتوانيا.
- (٤١) حكومة صربيا والجيل الأسود.
- (٤٢) حكومة نيوزيلندا.
- (٤٣) www.rapcan.org.za/activities.htm
- (٤٤) حكومة الجمهورية الدومينيكية.
- (٤٥) إنقاذ الطفولة، المملكة المتحدة (سيابرو).
- (٤٦) مركز برنامج التنمية والتعليم للبنات والمجتمعات المحلية، تايلند.
- (٤٧) الشبكة الأفريقية للوقاية والحماية من الاعتداء على الأطفال وإهمالهم، كينيا.
- (٤٨) إنقاذ الطفولة، المملكة المتحدة (سيابرو).
- (٤٩) المنظمة الدولية للرؤية العالمية، الفلبين.
- (٥٠) حكومة الفلبين.
- (٥١) منظمة معونة العمل، الهند.

الحواشي (تابع)

- (٥٢) على سبيل المثال، استخدمت المعلومات الواردة من الجمهورية الدومينيكية عبارة نينا (nin@) مراراً، وهي تهجئة مبتكرة للإشارة إلى كل من الأولاد والبنات.
- (٥٣) www.ilo.org/chldlabour.
- (٥٤) منظمة غير حكومية تنشط في مجال حماية البيئة والأطفال في كل مكان.
- (٥٥) إطار العمل الاستراتيجي المتوسط الأجل بشأن الفتيات، ٢٠٠٢.
- (٥٦) للفتيات أيضاً حقوق، مانيلا، ٢٠٠٢.
- (٥٧) برناردو، المملكة المتحدة.
- (٥٨) سفارة مملكة هولندا، بشأن المشاريع التي تمولها هولندا حالياً في كمبوديا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.
- (٥٩) مدينة بوينس آيرس، الأرجنتين.
- (٦٠) حكومة نيوزيلندا.
- (٦١) http://www.ecpat.net/eng/CSEC/good_practices/index.asp.
- (٦٢) حكومة ليتوانيا.
